دور السياسة الانفاقية في تعزيز النمو الاقتصادي غير النفطي في العراق للمدة (2004-2017)

The Role of the policy of spending in the promotion of non- oil economic growth in Iraq for the period (2004-2017)

د. ايمان عبد الرحيم كاظم
Dr. Eman abdulraheem
البنك المركزي العراقي
Eman.2009@yahoo.com

م.م صبا علاء سلمان
M.saba Alaa salman
كلية الطف الجامعة
saba.saba2018@yahoo.com

الملخص

أدى التطور في الدول الى التوسع في الانفاق بصفة مستمرة والى تنوعه وتغير هيكله، إذ بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطورت معها كافة أدوات السياسة المالية وانعكس هذا التطور على مفهوم الانفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية. ولذلك جاء هذا البحث لتبيان إثر الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمدة (2004- 2017)، وقد خلص البحث الى ان السياسة الانفاقية في العراق كان لها إثر محدود وضعيف في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حيث تبين من نتائج التحليل القياسي ان زيادة الانفاق العام الاستثماري بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمقدار (0.05) بينما كانت زيادة الانفاق العام الجاري بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمقدار (0.06). فيما كانت حصة الأنشطة السلعية من الانفاق العام الاستثماري متدنية على طول مدة الدراسة.

Abstract:

The evolution of countries has led to an expansion in spending on an ongoing basis and to diversification and change in structure. As the role of the state in economic activity developed, all the tools of fiscal policy developed. This development was reflected in the concept of public expenditure as the means used by the state to achieve its economic objectives. The study concluded that the spending policy in Iraq had a limited effect on non-oil GDP. The results of the standard analysis showed that the increase in spending the investment year in one unit leads to an increase in non-oil GDP by (0.05) while the increase in current expenditure in one unit leads to an increase in non-oil GDP by (0.06). While the share of commodity activities from public investment spending was low throughout the study period.

المقدمة:

يشكل الانفاق العام أداة مهمة في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق اهداف النمو والاستقرار والإصلاح الاقتصادي ... الخ، بغض النظر عن اتجاه النظام وفلسفته وطبيعة الملكية فيه. إذ يعول واضعي السياسات الاقتصادية بشكل كبير على سياسة الانفاق الحكومي ولا سيما الاستثماري في توجيه الاقتصاد بشكل عام وللتركيز على حل مشاكله او بعض منها بشكل خاص، ذلك كون هذه السياسة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية.

ويرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الانفاق الكلي بصفة عامة، إذ من الطبيعي ان يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الانفاق الحكومي كون هذا الأخير يمثل احدى مكونات الانفاق الكلي.

وقد تصاعدت أهمية الانفاق الحكومي العام مع النمو المطرد في النفقات الحكومية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم المختلفة المتقدم منها والنامي وبضمنها العراق، إذ شهد الانفاق الحكومي في العراق تطورات عديدة واختلالات هيكلية اثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها. ومن هنا انطلقت فكرة البحث، إذ سعت الباحثتان للوقوف على طبيعة التطور في النفقات العامة في العراق واتجاهات هذا الانفاق معرجتان في حيثيات ذلك على دور السياسة الإنفاقية ومدى فاعليتها.

مشكلة البحث:

بالرغم من تزايد معدلات النمو في الانفاق الحكومي في العراق الا انه لم يصل الى هدفه في تحقيق معدلات نمو في القطاعات الإنتاجية، إذ ان سياسة الانفاق الحكومي العام في العراق بعد عام 2003 اتسمت بعدم التوازن في الاتجاهات التي تبنتها من جهة فضلا عن عدم مرونتها في الاتجاه النزولي لتغليبها الأهداف الاجتماعية على الأهداف الاقتصادية من جهة أخرى.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من دراسة الانفاق الحكومي ولاسيما الاستثماري ودوره في تحقيق معدلات نمو في الناتج غير النفطي من خلال بيان الطبيعة الخاصة للإنفاق الحكومي على صعيد النمو الاقتصادي عن طريق الركون الى تحليل مكونات هذا الأخير المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي في الناتج غير النفطي.

فرضية البحث:

تبنى البحث فرضية مفادها: ان سياسات الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إذا تم توجيهها بصورة كفؤه.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل سلوك الانفاق الحكومي العام في العراق واتجاهاته من خلال التعرف على طبيعة هذا الانفاق ومكوناته، وتحليل علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثتان على المنهج الاستقرائي من خلال قراءة الواقع الاقتصادي وجمع البيانات وتحليلها للوصول الى علاقات كلية.

واستخدام الاسلوب القياسي لبيان أثر السياسات الانفاقية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق.

هيكلية البحث:

للوصول الى هدف البحث واثبات الفرضية من عدمه، تم تقسم البحث الى أربعة مباحث وكالاتي:

الأول: هيكل الانفاق الحكومي العام في الاقتصاد العراقي.

الثاني: هيكل الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2003 في الاقتصاد العراقي.

الثالث: تحليل أثر السياسة الانفاقية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

الرابع: قياس أثر السياسة الإنفاقية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

المبحث الأول

هيكل الانفاق الحكومي العام في الاقتصاد العراقي

ان دراسة هيكل الانفاق الحكومي العام في أي بلد يظهر لنا بعض المؤشرات عن توجهات السياسة الانفاقية وأهدافها، كما انها تعطي انطباعاً حول ما يمكن ان تحققه هذه السياسات من خلال معرفة الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع الانفاق الحكومي[1]. فضلاً عن ان للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري دور في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي بدوره الى زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد من هذا الدخل، ويكون دور الانفاق الاستثماري كبيراً ومؤشراً لتحقيق زيادة في الدخل القومي ورفع المستوى المعاشي للسكان على عكس الانفاق الاستهلاكي الذي يكون دوره محدود في رفع

[1] - د. بتول مطر الجبوري، دعاء محمد، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003 – 2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد (1)، 2014، ص 198.

معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي. إذ ان كل زيادة في الانفاق الاستثماري تساعد على تطور المرتكزات المادية للنمو سواء المباشر او غير المباشر، إذ تمثل اما إضافة طاقة إنتاجية جديدة او اصلاح طاقة إنتاجية معطلة. فهدف خطط التنمية الاقتصادية هو تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق معدل الزيادة السكانية حتى يرتفع المستوى المعاشي لعموم السكان غير ان زيادة متتالية وسريعة في الدخل القومي لا يمكن ان تتحقق الا بزيادة الناتج الكلي وهذا لا يحدث الا من خلال زيادة الانفاق الاستثماري. وبذلك ندرك الأهمية البالغة للإنفاق الاستثماري حيث انه يعد محور عملية التنمية ومفتاح الموقف في تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي[2].

كما يمكن ان تساهم النفقات العامة الجارية في تحفيز النمو الاقتصادي إذ انها قادرة على تهيئة المرتكزات غير المادية لعملية النمو الاقتصادي وذلك عبر ادامة عمل المرافق العامة والخدمات المقدمة من قبلها فضلاً عن أهميتها في تعزيز رأس المال البشري والذي أصبح ركناً اساسياً للعملية الإنتاجية في مجال التعليم وخلق المهارات الفنية[3].

وفيما يخص الانفاق الحكومي العام في العراق فقد ارتبطت بعوائد الصادرات النفطية بشكل وثيق، ومع عودة هذه الصادرات الى السوق النفطية بشكل ملحوظ بعد عام 2003 وزيادة ايراداته من النقد الأجنبي انعكس ذلك على زيادة حجم النفقات العامة سيما بعد انهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، الامر الذي استلزم زيادة النفقات العامة في جانبي الاستثمار والاستهلاك في محاولة لتعويض التهالك الذي طال البنى التحتية والفوقية معاً، والسير نحو تحفيز النمو الاقتصادي وإعادة بناء ما دمرته الحروب، الجدول (1) يوضح هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2004 –2017).

---

[2] -اكتفاء عذاب زغير، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (2004 – 2015)، وزارة التخطيط، دائرة تخطيط القطاعات، 2017، ص 35 -38.

https:mop.gov.iq

[3] - د. عبد الكريم عبد الله محمد، باسم عبد الهادي حسن، فاعلية سياسة الانفاق العام للمدة (2003 – 2013) دراسة تحليلية للاتجاهات والاثار، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط، العدد (23)، 2016.

الجدول (1) هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2004 –2017)

مليار دينار

السنة	الانفاق الجاري	معدل النمو%(*)	الانفاق الاستثماري	معدل النمو %	الانفاق العام	نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام(*) %	نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام %
2004	13608.9	7.9	17912.5	-9.9	31521.4	43.2	56.8
2005	14683.4	123.2	16147.8	-62.7	30831.1	47.6	52.4
2006	32779	-0.2	6027.7	9.3	38806.7	84.5	15.5
2007	32719.8	59.8	6588.5	127.3	39308.3	83.2	16.8
2008	52301.2	-12.2	14976	-35.6	67277.2	77.7	22.3
2009	45941.1	18.8	9648.7	61.2	55589.7	82.6	17.4
2010	54580.8	11.6	15553.3	14.7	70134.2	77.8	22.2
2011	60925.6	24.4	17832.1	64.6	78757.7	77.4	22.6
2012	75788.6	3.9	29351	37.6	105139.6	72.1	27.9
2013	78746.8	-2.5	40380.8	-12.2	119127.6	66.1	33.9
2014	76741.7	2.0	35450.5	16.3	112192.1	68.4	31.6
2015	78248.4	-33.7	41214	-61.4	119462.4	65.5	34.5
2016	51894	13.7	15894	3.6	67788	76.6	23.4
2017	59025.7	7.9	16464.4	-9.9	75490.1	78.2	21.8

المصدر: (1 ، 3، 5) وزارة المالية، دائرة الموازنة نشرات إحصائية لسنوات مختلفة

(2،4،6،7) من اعداد الباحثتان

ومن خلال تتبع مسار اجمالي النفقات العامة في العراق في الجدول (1) يتبين ان الانفاق الحكومي العام بشقيه الجاري والاستثماري قد ازداد في اغلب سنوات الدراسة، وبالرغم من ان الزيادة المتحققة في النفقات الاستثمارية أكبر من الزيادة المتحققة في النفقات الجارية، الا ان نسبة مساهمة النفقات الجارية من اجمالي النفقات العامة أكبر بكثير من نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية فيها. فعلى الرغم من التحولات الاقتصادية الهامة التي رافقت احتلال العراق في عام 2003 والتي تمثلت بالتحول من النظام المركزي الى الاقتصاد الحر والانفتاح على

*** معدل النمو السنوي = (سنة المقارنة – سنة الأساس) / سنة الأساس *100**
*** نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام= ((الانفاق الحكومي العام/ الناتج المحلي الإجمالي) *100)**

الاقتصاد العالمي والمؤسسات النقدية الدولية...، الا ان وتيرة التصاعد في الانفاق العام استمرت بفعل ديمومة الارتفاع في فقرات مهمة مثل رواتب منتسبي الدولة والنفقات التحويلية ودعم البطاقة التموينية[4]

شكل (1) نسبة مساهمة الانفاق الجاري والاستثماري في الانفاق العام

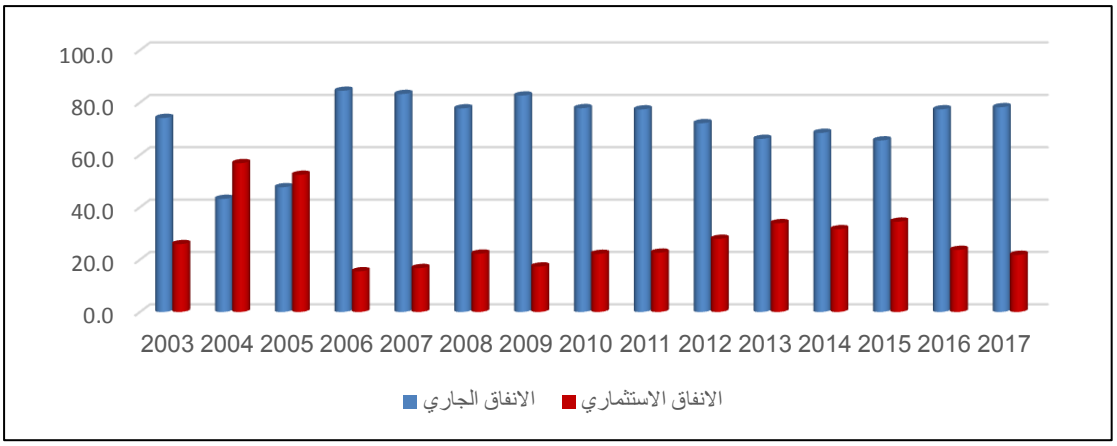

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

ويمكن الاستدلال ايضاً على درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال قياس نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد مؤشراً يعكس درجة اشباع الحاجات العامة من قبل الدولة ومدى نجاح السياسة الانفاقية في إعادة توزيع الدخل القومي[5].

جدول (2) تطور نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الا جمالي للمدة (2004-2017)

السنه	الانفاق العام (مليار دينار)*	ناتج محلي اجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)**	نسبة الانفاق الى الناتج %
2004	31521.4	53235	59.2
2005	30831.1	73533	41.9
2006	38806.7	95588	40.6
2007	39308.3	111455.8	35.3
2008	67277.2	157026.1	42.8
2009	55589.7	130642.2	42.6
2010	70134201	158521.5	44.2

[4] - د. كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، جامعة اهل البيت، العدد الخامس عشر، ص 19.

[5] - د. كمال عبد حامد آل زيارة، المصدر السابق، ص 19.

2011	78757.7	192237.1	41.0
2012	105139.6	227221.9	46.3
2013	119127.6	273587.5	43.5
2014	112192.1	266420.4	42.1
2015	119462.4	207876.2	57.5
2016	67067.4	203869.8	32.9
2017	75490.1	225995.2	33.4

المصدر : *وزارة المالية، دائرة الموازنة، نشرات سنوية متفرقة.

** وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

العمود (3) من اعداد الباحث وفق المعادلة ((الانفاق الحكومي العام/ الناتج المحلي الإجمالي) *100)

نلاحظ من الجدول (2) ان نسبة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مرتفعة في العراق بالرغم من تبني العراق لنظام السوق الا ان مخلفات الحروب والتحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق، فضلا عن الاستمرار في الحرب ضد الإرهاب، كل هذه الأسباب كان لها الأثر في زيادة نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، إذ اجتازت الـ (30 %) طوال مدة الدراسة.

المبحث الثاني

هيكل الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2003

الاقتصاد العراقي كغيره من الاقتصادات النامية يعاني من مشكلات موروثة عمقت ارتباطه بالأسواق العالمية، إذ يجعله اقتصاد تابع للخارج وما يعزز ذلك اعتماده على سلعة واحدة في تعزيز دخله القومي، حيث يمثل القطاع النفطي العامل المهم في تنشيط الاقتصاد ومصدر نموه الاقتصادي والمصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للحكومة، مما أدى الى تشويه بنية الاقتصاد وضعف هيكله الإنتاجي، وأصبح العراق أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن عدم استقرار عوائد الصادرات النفطية نتيجة تقلب أسعار النفط العالمية[6]. بالرغم من ان العراق ينفرد عن سائر الدول العربية بأنه يجمع بين وفرة المياه والمساحات الواسعة من الأراضي

[6] - انظر الى:
د. محمد عبد صالح، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية العدد 57، 2017.
https:www.iasj.net

الصالحة للزراعة. فضلا عن الموارد الطبيعية المتمثلة بالنفط والفوسفات والكبريت والزئبق الأحمر والتي تجعله من الاقتصادات المتنوعة لما يملكه من موارد طبيعية وزراعية وبشرية تشكل مجالات مهمة للاستثمار فيها وبما يخدم الاقتصاد العراقي وينميه، الا انه ظل يعاني من اختلالات هيكلية في قطاعاته المختلفة، إذ ظل القطاع الاستخراجي يسيطر على الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي ويشكل القسم الأعظم من حصيلة العراق من العملات الأجنبية بسبب تراجع معدلات نمو القطاعات الأخرى وتواضعها ومحدودية الصادرات. كما ان حدة هذه الظاهرة السلبية تعمقت وازدادت منذ عام 2003 هذا بسبب تدمير البنية التحتية للاقتصاد الامر الذي أثر سلباً على الإنتاج الكلي وخاصة انتاج القطاعات السلعية الرئيسية المهمة في الاقتصاد (الزراعة والصناعة) والخدمية (الصحية والتعليمية)، كما ان التدمير شمل القطاع النفطي الذي يعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي. وكان للسياسات التي اتبعتها قوات الاحتلال المتمثلة بهدم البناء المؤسسي للدولة العراقية وذلك بحل الوزارات ودوائر الدولة بأنشطتها العسكرية والأمنية والثقافية مما زاد ذلك من تعمق ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي وظهور الازمات الاقتصادية وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية للمجتمع[7].

جدول (3) تطور قطاعات الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003 - 2017)

السنة	الزراعة	نسبة المساهمة	التعدين والمقالع	نسبة المساهمة	الصناعة التحويلية	نسبة المساهمة	الكهرباء والماء	نسبة المساهمة	البناء والتشييد	نسبة المساهمة	النقل والمواصلات	نسبة المساهمة	تجارة الجملة والمفرد	نسبة المساهمة	المال والتأمين	نسبة المساهمة	خدمات التنمية الاجتماعية	نسبة المساهمة
2003	4718.9	7.1	39552.2	59.6	2011.4	3.0	325.2	0.5	793.1	1.2	7959.3	12.0	2902.1	4.4	1651.6	2.5	6806.3	10.3
2004	5546.2	5.4	56362	55.3	1565.4	1.5	688.9	0.7	2209.9	2.2	12166.9	11.9	6304	6.2	8521.2	8.4	8870.6	8.7
2005	7286.6	7.0	52293.8	50.5	1548.7	1.5	796.1	0.8	4582	4.4	11798.8	11.4	6997.9	6.8	8881.6	8.6	9787.6	9.5
2006	7597.5	6.9	55124.5	50.4	1711.1	1.6	873.8	0.8	4838.4	4.4	8825.8	8.1	7514.8	6.9	9644.4	8.8	13713.6	12.5
2007	5494.2	4.9	59274.3	53.2	1817.9	1.6	972.8	0.9	4928.5	4.4	7333.1	6.6	6973.3	6.3	10864.6	9.7	14302.4	12.8
2008	4730.4	3.9	66659.2	55.3	1939.7	1.6	1010.2	0.8	5648.2	4.7	7607.5	6.3	7567.7	6.3	11472.4	9.5	15092.7	12.5
2009	4898.8	3.9	68178.4	54.7	2637.8	2.1	1209.9	1.0	5386	4.3	6977.7	5.6	8422.2	6.8	11339.3	9.1	16407.3	13.2
2010	5560.8	4.2	68852.2	51.9	2805	2.1	1222	0.9	8454	6.4	7555.8	5.7	10015	7.5	11505.9	8.7	17466.2	13.2
2011	6465.7	4.5	74643.9	52.3	2870.5	2.0	1387.4	1.0	8320.1	5.8	7703.2	5.4	11027.9	7.7	12231.2	8.6	18916.6	13.3
2012	6019.6	3.7	84271.6	51.8	2930.8	1.8	1642.7	1.0	12025.3	7.4	10306.9	6.3	14449.9	8.9	11979.3	7.4	19887.2	12.2
2013	7459.2	4.3	86937.2	49.7	2653.5	1.5	1872.5	1.1	15251.9	8.7	12675.5	7.2	14910.8	8.5	12608.3	7.2	21314.5	12.2
2014	7309	4.2	90523.6	51.6	2064.9	1.2	2093.4	1.2	14544.1	8.3	13443.6	7.7	14834.6	8.5	11548.6	6.6	19503.3	11.1
2015	4613.2	2.5	101182	55.6	1723.5	0.9	2152	1.2	15521.9	8.5	14054.5	7.7	15136.1	8.3	8981.3	4.9	19583.7	10.8
2016	4599	2.3	121294.7	60.8	1659.4	0.8	2238.1	1.1	13378.1	6.7	15316.2	7.7	14251.3	7.1	8665.9	4.3	19067.1	9.6
2017	4417.4	2.2	124604.5	61.8	2081.6	1.0	2501.1	1.2	10029.9	5.0	15725.5	7.8	14745.2	7.3	9383.7	4.7	18982.9	9.4

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء

ومن خلال تتبع مسار تطور قطاعات الناتج المحلي الإجمالي الموضحة في جدول (3) نلاحظ ان قطاع التعدين والمقالع يحتل المرتبة الأولى في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراوحت بين (50.4 % – 61.8 %)، فيما احتل قطاع خدمات التنمية

[7] **ـ د. بتول مطر الجبوري، دعاء محمد، مصدر سبق ذكره، ص 194-195.**

الاجتماعية المرتبة الثانية حيث تراوحت نسبة مساهمته بين (8.7 %- 13.3 %) خلال مدة الدراسة، اما قطاعات النقل والاتصالات، المال والتأمين، وتجارة الجملة والمفرد لم تتجاوز نسبة مساهمتهم (12 %). كما سجل قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية نسب متدنية طوال فترة الدراسة لم تتجاوز (7 % ،3 %) لقطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية على التوالي. بينما احتل قطاع الكهرباء المرتبة الأخيرة في نسبة مساهمته طوال مدة الدراسة حيث تراوحت ما بين (0.5 %- 1.2 %). ومن خلال الجدول أعلاه يتبين ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ يشكل أكثر من نصف الناتج فيما تشكل بقية القطاعات مجتمعة اقل من نصف الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث

تحليل أثر السياسة الانفاقية على الناتج المحلي الإجمالي

ان تصحيح مسار الاقتصاد العراقي جاء كرد فعل للاختلالات الهيكلية التي تعرض لها خلال العقود الماضية المتمثلة بضعف كفاءة القطاع العام، انخفاض إنتاجية العمل ورأس المال وضعف الترابط الداخلي بين الفروع الاقتصادية المختلفة وعجز الموازنة العامة بسبب عدم تحقق التوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها فضلا عن عجز الميزان التجاري وذلك لاعتماده على سلعة واحدة او عدد محدود من السلع الامر الذي أدى الى تزايد حجم المديونية الخارجية وتزايد عبء خدماتها، إضافة الى ضعف البنى التحتية والتعليم والصحة ... الخ، لقد كان لهذه الاختلالات اثر كبير في تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي[8].

خصصت الحكومة المركزية ومن خلال الموازنات الاتحادية مبالغ للاستثمار في قطاعات البنية التحتية لكي تسهم هذه القطاعات في تقديم أفضل الخدمات للأفراد، فضلا عن اسهامها في النمو الاقتصادي للعراق. وبالرغم من انخفاض نسبة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام الا ان المتبقي لم يحقق تقدم وتطور في الأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية او الخدمية. ومن خلال تتبع الموازنات العامة للدولة نلاحظ ان النسبة الأكبر من الموازنات الاستثمارية

[8] ـ د. محمد عبد صالح، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص 47.

كانت من نصيب وزارة النفط إذ احتلت المرتبة الأولى في حجم الانفاق الاستثماري وتليها وزارة الكهرباء اما المرتبة الثالثة فكانت بين وزارتي المالية والاعمار والإسكان خلال مدة الدراسة تليها وزارة النقل. فيما كانت حصة وزارتي الصناعة والمعادن ووزارة الزراعة متدنية من اجمالي الانفاق الاستثماري وكذلك الحال فيما يخص وزارة التجارة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية إذ كانت حصصهم متدنية من الموازنات الاستثمارية.

جدول (4) توزيع النفقات العامة الاستثمارية على بعض قطاعات الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)

السنة	الزراعة	وزارة الصناعة	وزارة النفط	وزارة الكهرباء	وزارة الاعمار والإسكان	وزارة النقل	وزارة التجارة	وزارة المالية	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
2005	25.8	7.3	4500	440	365	145.5	20	102.8	27
2006	36.3	14.5	5300	1150	470	154.7	18.5	49	20
2007	62.8	41.7	3000	1745.1	422.2	123.2	15.5	138.8	141
2008	74.5	400	2400	1560	300.2	300	28.5	524	20.5
2008 تكميلية	74.5	660.1	2712	2779.6	420.7	325.6	50.7	562.7	20.5
2009	181.9	595	2603.6	1275.3	510	382.5	68	895.9	25.5
2010	204	500	3103.6	4083.3	700	450	68	1635.4	24
2011	321.8	644.6	6950	3741.6	770	333.7	40	1191.2	18
2012	210	560	10650	4759.7	875.7	672	28	2241	105
2013	220	1000	18000	6100	1500	1240	28	1472.7	155
2014									
2015	80	110	14000	3000	400	400	8	307.8	50
2016	59.3	49.4	14700	1185.6	217.4	118.6	3.3	114.2	25.1
2017	50	16.8	13750.8	844	404.6	73.5	0.5	14.6	7
2018	42.2	54.9	13495.1	3147.9	835.9	127.6	22.9	91.4	2.7

المصدر : وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، نشرات متفرقة

ومما تقدم نجد ان النفقات الاستثمارية دون مستوى الاحتياج الفعلي للنشاط الاقتصادي على الرغم من الزيادة الكبيرة في اجمالي النفقات ويعزى سبب ذلك الى انخفاض حصة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام وزيادة النفقات الجارية نتيجة الزيادة التي حصلت في حجم التشغيل وما ترتب عليها من زيادات كبيرة في المرتبات الحكومية في تلك الفترة. كما ان نجاح الاستثمار يرتبط بجملة من الشروط، أهمها الاستقرار السياسي والبنية التشريعية والقانونية التي تنعكس على الواقع الاقتصادي، إضافة الى توفر سوق للعمالة المؤهلة علماً ان الاستثمارات لا تكون إيجابية في الكثير من الأوقات ولاسيما التي يتم تنفيذها في اوقات غير مناسبة فهناك

مشاريع ينفق عليها أموال طائلة دون ان يكون لها مردود إيجابي لخدمة المجتمع[9]، الجدول (5) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط.

جدول (5) الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط في العراق (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2007	معدل النمو%	ناتج المحلي بدون نفط بالأسعار الثابتة لسنة 2007	معدل النمو%
2004	101845.3	-	45625.3	-
2005	103551.4	5.6	51487.8	12.8
2006	109389.9	1.9	54507.5	5.9
2007	111455.8	8.2	52437.7	-3.8
2008	120626.5	3.4	54290.2	3.5
2009	124702.8	6.4	56950.1	4.9
2010	132687	7.5	64285.1	12.9
2011	142700.2	13.9	68514.5	6.6
2012	162587.5	7.6	78781.8	15.0
2013	174990.2	0.2	88554.3	12.4
2014	175335.4	3.8	85139.6	-3.9
2015	182051.4	9.6	81122.2	-4.7
2016	199476.6	1.0	78432.3	-3.3
2017*	201528.2	-100.0	77100.7	-1.7

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء

*تقديرات اولية

[9] - د. محمد عبد صالح، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، ص 39 -40.

شكل (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004 -2017)

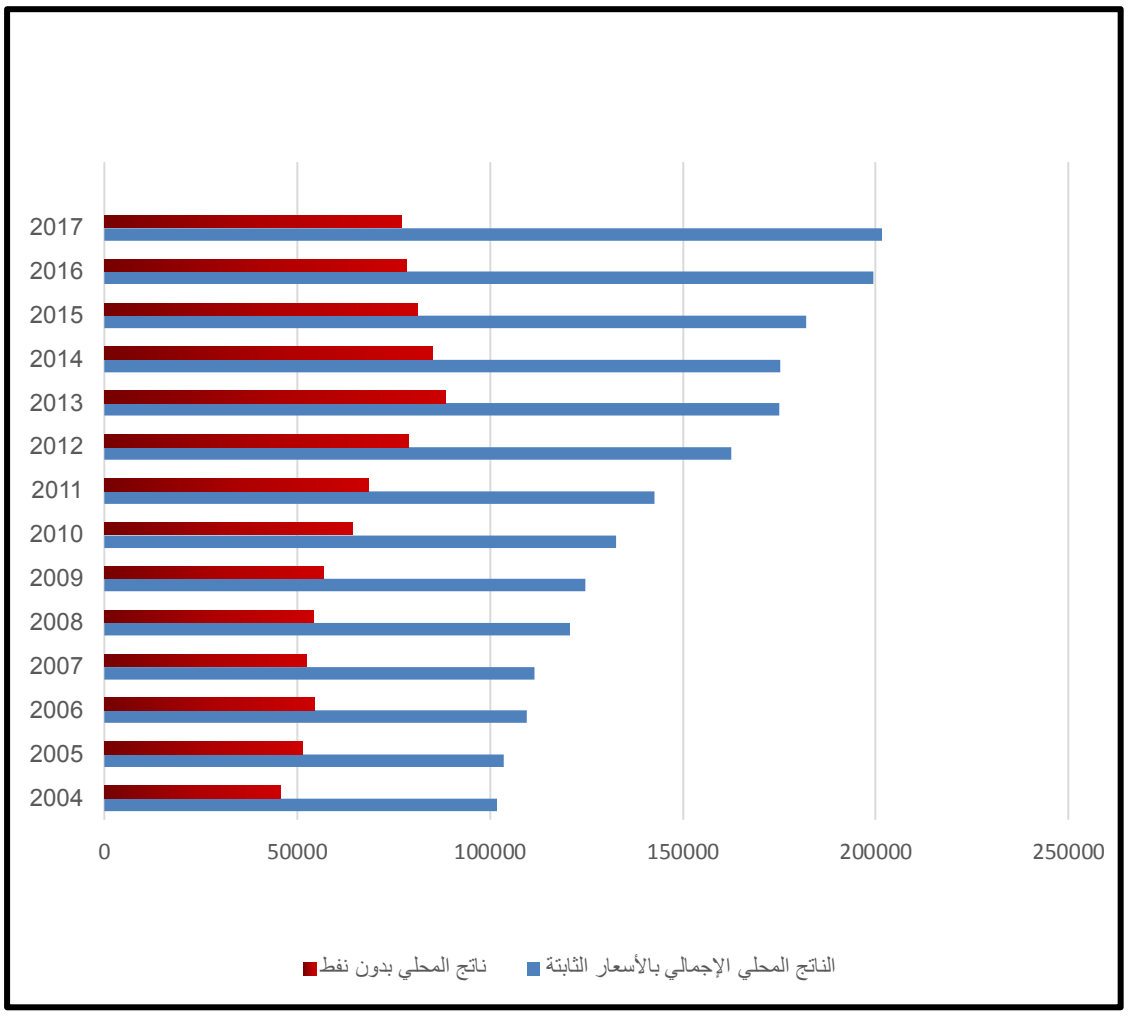

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على الجدول (5)

ومن خلال تتبع معدلات نمو الناتج غير النفطي نلاحظ انها كانت متباينة بين معدلات نمو إيجابية وسلبية على طول المدة، إذ سجل خلال عام 2005 حيث بلغ (12.8 %) ، الا انه اخذ بالتراجع حتى بلغ عام 2007 (-3.8 %) نتيجة تردي الأوضاع الأمنية خلال تلك الفترة، فضلا عن تراجع القطاعات السلعية(الزراعة والصناعة التحويلية) وعاود الارتفاع ليسجل معدلات نمو موجبة ليبلغ في عام 2012 اعلى مستوى له (15 %) ومن ثم أخذ بالتراجع ليسجل معدلات نمو سالبة خلال المدة (2014- 2017) وسجل في عام 2015 اقل معدل نمو خلال مدة الدراسة (-4.7 %) ويعزى سبب ذلك الى تردي الأوضاع الأمنية وسيطرة داعش على مناطق شاسعة من أراضي العراق مما أدى الى تراجع القطاعات السلعية ولاسيما

الزراعة، الا انه نسبة التراجع انخفضت في عام 2017 ليسجل (-1.7 %) ويعزى سبب ذلك الى ارتفاع ناتج كل من الصناعة التحويلية، الكهرباء، النقل والمواصلات، تجارة الجملة والمفرد، وقطاع المال والتأمين.

المبحث الرابع

قياس أثر السياسة الإنفاقية على الناتج غير النفطي

وفي هذا المبحث تم قياس أثر الانفاق الحكومي العام في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة من خلال بناء نموذج قياسي يكون فيه الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط هو المتغير التابع، وكل من الانفاق العام الاستثماري، والانفاق العام الجاري هما المتغيرات المستقلة.

اولاً: توصيف متغيرات النموذج

يتناول هذا الجانب من البحث قياس وتحليل أثر السياسة الانفاقية بشقيها الاستثمارية والجارية في الناتج غير النفطي في العراق للمدة (2004-2017) وذلك باعتماد بعض الاختبارات والنماذج القياسية الحديثة ذات الصلة بتحليل السلاسل الزمنية وقوفا على أثر السياسة الانفاقية في الاقتصاد العراقي. وقبل الدخول في التحليل القياسي لابد من اعطاء توصيف بالرموز المستخدمة بالتحليل القياسي وكما موضح في الجدول (6).

جدول (6) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرمز	المتغير
LogGdp	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
LogGiL	لوغاريتم الانفاق العام الاستثماري
LogGc	لوغاريتم الانفاق العام الجاري

المصدر: من اعداد الباحثتان

ثانياً: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي

قبل البدء بأجراء التقديرات الاحصائية للنماذج الاقتصادية في العراق لابد من التنويه بان العراق يعيش ظروف اقتصادية خاصة الامر الذي يجعل معظم التقديرات مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية وفروضها الاساسية، قامت الباحثتان بتقدير أنموذج قياسي معبر عن أثر السياسة الانفاقية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ويأخذ الأنموذج التوصيف الآتي:

$$Gdpt = f(Git, Gct) \ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ يدرس النموذج اعلاه أثر السياسة الانفاقية معبرا عنها بالإنفاق الاستثماري (Git) والانفاق الجاري (Gct) على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (Gdpt). وقبل تقدير العلاقة اعلاه لابد من إجراء عدة اختبارات وعلى النحو الآتي: -

ان الخطوة الاولى في تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية المعدة للتقدير تتمثل بإجراء **اختبار جذر الوحدة** للوقوف على مدى استقرار السلاسل الزمنية، لتجنب النتائج الزائفة لطريقة المربعات الصغرى وللحصول على تفسيرات اقتصادية ذات معنى، وتشير نتائج الاختبارات من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (Gdpt,Git,Gct) استقرت جميعها عند المستوى وبوجود قاطع واتجاه عام وعند مستوى معنوية (5%) ، لذا نرفض فرضية العدم (H0) التي تشير إلى عدم استقراريه السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة(H1) التي تشير خلاف ذلك.

جدول (7) نتائج اختبار جذر الوحدة للمدة (2004- 2017)

المتغيرات		loggdp	loggc	Loggi
المستوى بدون قاط واتجاه عام	المحتسبة	-1.9	-1.9	-1.9
	الجدولية	0.3	0.4	0.1
المستوى بقاطع	المحتسبة	-3.1	-3.1	-3.1
	الجدولية	-1.2	-5.1	-1.6
المستوى بقاطع واتجاه عام	المحتسبة	-3.9	-3.9	-3.8
	الجدولية	-2.3	-1.3	-2.1

المصدر: اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ولمعرفة العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة نستخدم اختبار جوهانسن – جيسلس (Johansen–Juselius test) , وذلك بعد التأكد من استقرارية وسكون السلاسل الزمنية عند نفس المستوى. ويستعرض ملحق (1) اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختباري الاثر (Trace test) والقيمة الكامنة العظمى (Maximum Eigenvalue) باتجاه وبدون اتجاه , وتبين انه من خلال الاختبارين يوجد تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي (logGDP) والانفاق الحكومي الجاري (logGC)، الانفاق الحكومي الاستثماري (logGI)، على الامد الطويل كون قيمة (Trace) الاحصائية statistical value (78.5) اكبر من القيمة الحرجة Critical value (29.8) عند مستوى معنوية (5%) لذى نقبل الفرضية البديلة (H1) التي تشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ونرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة. اما القيمة الاحصائية statistical value حسب اختبار القيمة العظمى (55.2) اكبر من القيمة الحرجة Critical value البالغة (21.1) عند مستوى المعنوية نفسه الامر الذي يؤكد قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم. وان قيمة (p value)* (0.000) هي اصغر من مستوى المعنوية (5%) في اختبار الاثر وكذلك الحال في اختبار القيمة العظمى مما يؤكد على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل.

* (P– value) تعني (probability value) او احصائية (ستودنت).

جدول (8) نتائج اختبارات جوهانسن – جيليس المتعدد المتغيرات

اختبار الاثر				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.989943	78.52960	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.705218	23.33535	15.49471	0.0027
At most 2 *	0.514751	8.677112	3.841466	0.0032
اختبار القيمة العظمى				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.989943	55.19424	21.13162	0.0000
At most 1 *	0.705218	14.65824	14.26460	0.0433
At most 2 *	0.514751	8.677112	3.841466	0.0032

المصدر: اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

وفيما يخص تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي (Vector autoregressive estimates) (VAR) تم التحري من قبل الباحثتين عن فترة الابطاء المثلى للأنموذج المقدر قبل اجراء تقدير (VAR) اذ كانت فترة الابطاء المثلى فترة زمنية واحدة (فجوة زمنية واحدة) اعتمادا على المعايير (LR) وهي المدة التي تقابل اقل قيمة لهذه المعيار. وكانت العلاقة المقدرة بين الانفاق الاستثماري العام والانفاق الجاري العام والناتج المحلي الإجمالي بدون نفط بعد الاخذ بفترة الابطاء المثلى هي:

$$\mathbf{logGdpt = 4.99 + 0.62\ logGdpt_{-1} + 0.05\ logGit_{-1} + 0.06\ logGct_{-1} \ldots\ldots\ldots(2)}$$

$$\mathbf{t = (1.88)\quad (2.70)\quad (1.0)\quad (0.90)}$$

$$\mathbf{R^2 = 0.91\ , R^2\ adj = 0.89}$$

$$\boldsymbol{F^* = 32.75}$$

ويتضح من الأنموذج اعلاه ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط في السنة السابقة (logGdpt−1) بمقدار وحدة واحدة من المحتمل ان تؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط في السنة الحالية بمقدار (0.62) (مع ثبات العوامل الاخرى)، إذ ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط تؤدي الى تنويع النشاط الاقتصادي والحد من الاختلالات الهيكلية وبالتالي تقليل احتمالية تعرض الاقتصاد للصدمات الاقتصادية ، وان زيادة الانفاق العام الاستثماري المتخلف زمنيا ($logGit_{-1}$) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط في السنة الحالية بمقدار (0.05) وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية كون

الانفاق الاستثماري يؤدي الى خلق مشاريع إنتاجية جديدة او توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة مما يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي، كما ان زيادة الانفاق العام الجاري المتخلف زمنيا ($logGct_{-1}$) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بمقدار (0.06) ، إذ كلما ارتفع الانفاق العام الجاري سوف يؤدي الى زيادة الموارد البشرية وتنميتها مما ينعكس على إنتاجية الافراد من جانب ومن جانب اخر فأن زيادة الخدمات المقدمة للمجتمع تؤدي الى تحسن الوضع الصحي لهم والتعليمي وغيرها من الخدمات المقدمة مما يؤدي الى رفع قدراتهم وهذا بدوره سوف ينعكس في زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وتشير القوة التفسيرية R^2 بان كل من الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط المتخلف زمنيا، الانفاق العام الاستثماري المتخلف زمنيا، والانفاق العام الجاري المتخلف زمنيا يؤثرون في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط في السنة الحالية بنسبة (91 %) اي ان المتغيرات المستقلة ($Gdpt_{-1}$, Git_{-1},Gct_{-1}) تؤثر في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بنسبة (91 %) والباقي (9 %) يعود لجملة عوامل اخرى لم تدخل الأنموذج المقدر. اما قيمة معامل التحديد المعدل R^2 وهو ادق من R^2 فهي مقبولة احصائيا ايضا وتؤكد ان المتغيرات سالفة الذكر ايضا تفسر الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط في السنة الحالية بنسبة (89 %) والباقي (11 %) يعود لتأثير عوامل اخرى خارج الأنموذج . واجتاز النموذج اختبار المعنوية الاجمالية كون قيمة (F) المحتسبة البالغة (32.75) اكبر من قيمتها الجدولية (3.1) عند V2=13,V1=4 ومستوى معنوية (5%)، واشار اختبار (t-test) بمعنوية كل من معلمة ($LogGdpt_{-1}$,$logGit_{-1}$) المقدرة كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (1.0)، (2.70) على التوالي اكبر من القيمة الجدولية (1.77) عند درجة حرية (13) ومستوى معنوية (10%) ، بينما كانت معلمة ($logGct_{-1}$) غير معنوية احصائيا كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (0.90) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما .

جدول (9) نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي (VAR)

	LOGGDP	LOGGC	LOGGI
LOGGDP(-1)	0.62 (0.43) [2.70]	2.92 (1.5) [1.9]	6.80 (3.8) [1.7]
LOGGDP(-2)	0.05 (0.33) [1.0]	1.29 (1.2) [1.1-]	2.31- (2.9) [0.7-]
LOGGC(-1)	0.06 (7.5) [0.90]	0.12- (0.2) [0.4-]	0.18- (0.6) [0.2-]
C	4.99 (1.6) [1.88]	16.73 (6.4) [2.6]	17.2 (15.9) [1.08]
R-squared	0.917686	0.884129	0.839484
Adj. R-squared	0.894909	0.745084	0.646865
Sum sq. resids	99199790	0.122215	0.753366
S.E. equation	4454.207	0.156343	0.388167
F-statistic	32.75607	6.358582	4.358266
Log likelihood	112.5937-	10.49400	0.418600-
Akaike AIC	19.93228	0.582334-	1.236433
Schwarz SC	20.21515	0.299471-	1.519295
Mean dependent	70009.67	17.83994	16.66651
S.D. dependent	13129.54	0.309656	0.653203

المصدر: اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الاستنتاجات

1. ان هيكل الاقتصاد العراقي يبين استحواذ القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي سواء بالأسعار الجارية ام الأسعار الثابتة مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية نتيجة تقلب أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.
2. تسيطر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة حيث تشكل أكثر من (90 %) على طول مدة البحث الامر الذي يجعل النفقات الاستثمارية معرضة للصدمات ايضاً حيث ان انخفاض الإيرادات العامة سوف ينعكس في انخفاض الانفاق الاستثماري.

3. لقد ولدت الزيادات المتنامية في النفقات التشغيلية ضغوطاً متزايدة على الموازنة العامة مما أدى الى ارتفاع نسبة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري نتيجة انخفاض إيرادات النفط في الوقت الذي يحتاج فيه العراق الى مبالغ كبيرة لإعادة البناء والاعمار.

4. خصصت الحكومة المركزية ومن خلال الموازنات الاتحادية مبالغ للاستثمار في قطاعات البنية التحتية، الا ان الانفاق الاستثماري لم يحقق تقدم وتطور في الأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية او الخدمية، وذلك لعدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة خلال المدة (2003 – 2017) وبالتالي فلا يوجد منهج واضح في تخصيص وتوزيع الاستثمارات ، فضلا عن ان مسألة التوجه نحو الية السوق ودعم القطاع الخاص لم يتم التأكيد عليها من الناحية العلمية في الموازنات المالية السنوية، ما عدا انشاء هيئة الاستثمار وهي الأخرى لا توجد لها اهداف واضحة في تحديد أولويات الاستثمار ولا في كيفية تحديد القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي ينبغي ان يتحرك فيها النشاط الخاص.

5. تشير نتائج التحليل القياسي بان هناك اثر مباشر ما بين ارتفاع الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، إذ أظهرت النتائج ان ارتفاع الانفاق الاستثماري بوحدة واحدة سوف يزيد الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بمقدار (0.05)، فيما اذا ارتفع الانفاق العام الجاري بوحدة واحدة سوف يزيد الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بمقدار (0.06) ، ويعزى ذلك الى ان زيادة الانفاق العام الاستثماري تؤدي الى زيادة المشاريع او تحسين المشاريع القائمة كما ان زيادة الانفاق العام الجاري يزيد الخدمات ويحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع مما يحسن انتاجيته ويؤثر بطريقة غير مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، الا ان هذا التأثير يعد ضعيف بالقياس الى المبالغ المخصصة لها.

التوصيات

1. تحقيق نمو اقتصادي متوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة)، ولا يتحقق ذلك الا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد اساساً على بنية تحتية متكاملة

(محطات الطاقة، محطات المياه، شبكات الطرق، والمؤسسات التعليمية والصحية... الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.

2. بناء سياسة إنفاقيه كفيلة بتحقيق الأهداف التنموية، وهذا يتم من خلال توجيهها نحو القطاعات المنتجة من جهة والعمل بمبدأ إنتاجية النفقة من جهة أخرى.

3. إعادة النظر بأسلوب المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية من خلال اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية فضلاً عن أسلوب البرمجة المالية لاختيار المشاريع الأفضل بما يحقق زيادة العائد على مستوى الدخل القومي.

المصادر

1. د. بتول مطر الجبوري، دعاء محمد، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003 – 2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد (1)، 2014.

2. اكتفاء عذاب زغير، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (2004 – 2015)، وزارة التخطيط، دائرة تخطيط القطاعات، 2017. https:mop.gov.iq

3. د. عبد الكريم عبد الله محمد، باسم عبد الهادي حسن، فاعلية سياسة الانفاق العام للمدة (2003 – 2013) دراسة تحليلية للاتجاهات والاثار، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط، العدد (23)، 2016.

4. د. كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، جامعة اهل البيت، العدد الخامس عشر.

5. وزارة المالية، دائرة الموازنة، نشرات متفرقة

6. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء

7. محمد عبد صالح، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية.https:www.iasj.net

8. وزارة العدل، الوقائع العراقية، نشرات متفرقة.